السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 01 ص ص:333- 352
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

التدخل الخارجي في ليبيا
من مسؤولية الحماية إلى إعادة البناء 2011-2016
The Foreign Intervention in Libya from the Responsibility to Protect to the Rebuilding 2011-2016

ط.د هرموش مريم*، مخبر تحليل السياسات الشرق أوسطية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية meriemhermouche@Yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/08/04 تاريخ القبول: 2021/11/06

ملخص:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على حيثيات التدخل الدولي في الأزمة الليبية منذ اندلاعها سنة 2011إلى غاية دخول اتفاق الصخيرات حيز التنفيذ سنة2016، وذلك بهدف تحديد طبيعة هذا التدخل وأهدافه الحقيقية، والذي جاء تحت غطاء إنساني تطبيقا لما اصطلح عليه بمسؤولية الحماية، إلا أن الواقع أثبت انحرافه عن هذه الأهداف من خلال مساهمته في الإطاحة بالنظام القائم آنذاك، ناهيك عن عدم دعمه لإعادة بناء ليبيا باعتبارها آخر مرحلة في مسؤولية الحماية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا – التدخل– مسؤولية الحماية –إعادة البناء

Abstract:

The herein thesis sheds light on the international intervention in Libya from the beginning of the crisis in 2011 to the Skhirat Agreement in 2016. In fact, the central aim is to determine the intervention's real objectives which came under a humanitarian cover to apply the so-called "Responsibility to Protect" but the reality proved its deviation since the contribution of the NATO in the overthrow of the ex-regime, in addition to its failure to

* المؤلف المراسل

support the reconstruction of Libya as the last stage of the Responsibility to Protect.

Keywords: Libya, Intervention, Responsibility to Protect, the Rebuilding.

مقدمة:

شهدت ليبيا سنة 2011 انتفاضة شعبية تزامنا والأحداث في العديد من الأقطار العربية آنذاك، فتحولت مطالب الشعب الليبي بعد فترة وجيزة من التضامن مع محاميين إلى المطالبة بإسقاط النظام، خاصة بعد الرد العنيف من النظام سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو على مستوى الفعل العسكري الذي قوبل به المتظاهرون، ما جعل الأوضاع تستقطب اهتماما دوليا ترجم لاحقا في قرار مجلس الأمن الدولي الذي أتاح التدخل تطبيقا لمبدأ مسؤولية الحماية من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان الممارسة ضد الليبيين، فكانت النتيجة إسقاط النظام السابق الذي استمر في الحكم 42 سنة وتحول المسألة إلى مسألة انتقال ديمقراطي انتهت مرحلته الأولى بموت رئيس ليبيا السابق العقيد معمر القذافي وبدأت مرحلته الثانية المتمثلة في عملية بناء المؤسسات التي تسهر على ضمان هذا الانتقال وفق المعايير الدولية بما يضمن السير الحسن لعملية بناء الدولة في ليبيا.

ولأن نجاح هذه المرحلة يتطلب توفر جملة من الشروط في البيئة الليبية التي أثر التدخل فيها فإننا نطرح الإشكال التالي: كيف انعكس التدخل الخارجي على عملية إعادة البناء في ليبيا في ظل تجسيد مسؤولية الحماية؟

منهجيا، اعتمدت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة نظرا لاهتمامها بتطبيق المجتمع الدولي لمبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم تقييما لآلية تطبيق مسؤولية الحماية في ليبيا وفق ضوابط واضحة، كما تهتم بتحديد دور التدخل الخارجي في عملية إعادة البناء مع تحديد ايجابياته وسلبياته وما إن كان هذا الدور منته أم أنه لا يزال يؤثر على الوضع الليبي.

أولا- التدخل الدولي : من مسؤولية الحماية إلى إعادة البناء مقاربة مفاهيمية

كان التدخل الدولي بمفهومه التقليدي يقتصر على التدخل العسكري الذي يعني "استخدام وسيلة الإكراه من قبل دولة(أ)على دولة (ب)، من أجل تغيير سلوكها الداخلي والخارجي بما يخدم مصلحة الدولة المتدخلة". (هلتالي، 2009، ص56) ثم جاء بعده مصطلح التدخل الإنساني لإضفاء الشرعية على التدخل عبر تقديمه كوسيلة لحماية الشرعية الدولية، حيث يمكن التمييز بين نوعين من التدخل، الأول يدل على حماية رعايا الدولة في الخارج، فيما اصطلح عليه بـ "التدخل لصالح الإنسانية"، والذي عبّر عنه الفقيه "ليليتش"lillich بالقول أنه:" التدخل من أجل حماية رعايا الدولة المتدخلة أو حماية رعايا الدولة الأخرى متى كانوا في أوضاع معرضين فيها للخطر"(حساني، 2014، ص 43) ، والثاني يربط التدخل الدولي الإنساني بالانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وهو يجيز استخدام القوة للدفاع عن الحقوق التي تتعرض للانتهاك في ما عرفه"اوبنهايم" Oppenheim على أنه " تدخل دولة أو مجموعة دول في شأن دولة أخرى للحد من المعاملة القاسية التي تمارسها ضد مواطنيها بشكل يهز ضمير الإنسانية"(خولي، 2011، ص14).

أما مفهوم مسؤولية تقديم الحماية المعروف اختصارا بالرمز R2P: Abbreviation for Responsibility to Protect. (سويسمان، 2010، ص 01)، فقد ظهر كبديل لمصطلح " الحق في التدخل" أو "واجب التدخل" الذي أثار جدلا كبيرا بعد عودة "مفهوم التدخل لاعتبارات إنسانية "إلى الواجهة أواخر القرن الماضي، فبعد نداء وجهه "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة

السابق في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 2000، أعلنت الحكومة الكندية ومجموعة من المؤسسات الكبرى عن إنشاء لجنة دولية تعنى بدعم المناقشات حول العلاقة بين التدخل الإنساني وسيادة الدول داخل الأمم المتحدة (حساني، ص55).

وقد نتج عن هذه المواجهة المباشرة بين مفهوم السيادة وحقوق المجتمع الإنساني إعادة تعريف السيادة، من السيادة كسيطرة إلى السيادة كمسؤولية؛ حيث صارت سيادة الدولة ترتكز في المقام الأول على مسؤولية ضمان سلامة مواطنيها داخليا، وأمام المجتمع الدولي خارجيا(https://bit.ly/3Aa2AJf)، وإذا ما أخفقت هذه الأخيرة في تأدية واجبها تجاه شعبها أو تحولت إلى مصدر تهديد له انتقلت مسؤولية الحماية مباشرة للمجتمع الدولي الذي يملك حق الرد الحازم في الوقت الملائم (علوان، 2016، ص28) بما يعني ارتكاز مسؤولية الحماية على ثلاث دعائم، أولها، مسؤولية الدولة، ثانيها مسؤولية المجتمع الدولي في دعمها من أجل ممارسة هذه المسؤولية، أما ثالثها فيشير إلى وقوع مسؤولية الحماية على عاتق المجتمع الدولي في الحالات التي تفشل فيها الدولة في أداء واجبها (بومييه، 2011، ص03).

وتدور مسؤولية الحماية أساسا حول الوقاية كخطوة ضرورية للتقليل من الحاجة للتدخل العسكري، لذلك نجدها ترتكز على ثلاث عناصر أساسية لا يكون فيها اللجوء إلى القوة إلا ملاذ أخير بحيث تتمثل هذه العناصر في:

1. مسؤولية المنع: تقوم بمعالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع الداخلي، وغيره من الأزمات التي تعرض الشعوب للخطر، وبالرغم من عدم وجود اتفاق عالمي على تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات أو التفرقة بينها، إلا أن تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول حدد 4 تدابير للوقاية منها هي (ميسنغهام، 2009، ص158).:

- التدابير السياسية: سواء التي تتخذها الدول أو الأمين العام للأمم المتحدة، وهي في معظمها تدابير دبلوماسية كالوساطة، بعثات تقصي الحقائق والمساعي الحميدة.
- التدابير الاقتصادية: تأخذ لمواجهة الإجحاف في توزيع الموارد، من خلال تقديم مساعدات إنمائية لتشجيع النمو الاقتصادي، كما قد تكون قسرية من خلال التهديد بسحب دعم صندوق النقد الدولي مثلا.
- التدابير القانونية: تخص في البعد الدولي اللجوء إلى التحكيم والقضاء الدولي فيما يخص النزاعات الداخلية.
- التدابير العسكرية: تشمل على المستوى الدولي الانتشار الوقائي لقوات حفظ السلام.

2. مسؤولية رد الفعل: تأتي بعد فشل التدابير الوقائية المذكورة أعلاه، بما يستدعي اتخاذ الجماعة الدولية تدابير تدخلية، وقد تشمل هذه التدابير القسرية تدابير اقتصادية، قانونية وسياسية؛ بحيث يكون استخدام القوة فيها هو الملاذ الأخير(حساني، ص 56):.

3. مسؤولية إعادة البناء: بمعنى الالتزام الحقيقي بالمساعدة على إعادة بناء سلام دائم، والعمل على إيجاد أحسن إدارة وتحقيق التنمية، ويشترط أن تكون هذه الخطوة بالشراكة مع السلطات المحلية من أجل إعادة البناء، ومن ثم نقل المسؤولية عنها لهذه السلطات (ميسنغهام، 2009، ص158).

من هنا يتضح أن التدخل تطبيقا لمسؤولية الحماية إذا ما تجاوز مسؤولية المنع لا يكتمل إلا بالمشاركة في إعادة البناء بحيث يشير مفهوم إعادة بناء الدولة إلى إدخال تحولات جذرية في بنية مؤسسات الدولة حتى تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءة، استنادا إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو إلى تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما قبل أن يتطور مع الحراك العربي فيركز على إصلاح الدول الفاشلة التي باتت تهدد الأمن والسلم الدوليين(https://www.talabanews.net/ar).

ثانيا/ طبيعة ودواعي التدخل في ليبيا سنة 2011

حكم معمر القذافي ليبيا بتركيبة ذهنية بدوية خاصة انبثق عنها التقسيم الهيكلي والمؤسسي لليبيا، فبعد انقلاب 1 سبتمبر 1969 تولى القذافي السلطة ووضع أسس نظام سياسي يكون فيه قائدا لا رئيسا فكان يرفض أي شكل من أشكال المحاسبة الشعبية أو الثورة ضده كما أوضح في كتابه الأخضر الذي اعتمده كمرجعية فكرية يحكم من خلالها البلاد(عقل، ص 70) كما ظل دائما يكرر في خطاباته مدى استغرابه من مطالبته بالتنحي عن الحكم في حين أنه ليس رئيسا ولا حاكما، وإنما هو مجرد ناطق بما يقرره شعبه (حرب، 2012، ص76).

لذلك كان أمرا متوقعا أن يقابل المظاهرات الشعبية السلمية سنة 2011 بالقمع وإطلاق النار على المحتجين يوم 15 فيفري2011 (قديح، 2013، ص137- 138)، مما جعلها تتخذ منحى التصعيد والتمرد على نمط العلاقات السائد في الدولة، والمطالبة في شكل أهداف محددة بإسقاط النظام القائم (https://bit.ly/3lssROX) خاصة بعد سلسلة الاستقالات في الحكومة الليبية احتجاجا على قمع النظام للمتظاهرين، (https://bit.ly/3lssROX).

مع الوقت، صار بالإمكان تحديد أهم الأطراف المنخرطة في النزاع المسلح الذي تحول إلى حرب أهلية، حيث أعلن "القذافي" أن لا نية لديه في التنحي من السلطة ورفض كل أنواع الوساطة التي تؤمن له خروج آمن من ليبيا، ورد الطرف الثاني بأنه لا يرى إمكانية وجود القذافي أو عائلته في مستقبل ليبيا بعد الانتفاضة مما جعل المعادلة صفرية، فإما استمرار النظام القائم بالقوة أو تنحيته بالقوة.

اتفقت معظم الدول والمنظمات الدولية على إدانة الأحداث في ليبيا، لكنها اختلفت حول سبل التعامل معها، ففي 22 فيفري 2011، لم يكن قد مضى على اندلاع الانتفاضة إلا 07 أيام، لكن الإحصائيات كانت تشير إلى أزيد من 200 قتيل جراء الاشتباكات بين عناصر الأمن والمتظاهرين، حينها ألقى

العقيد "معمر القذافي" خطابا توعد فيه بإغراق ليبيا في "نهر من الدماء"، ما جعل الانتفاضة الليبية تتحول إلى أزمة تخرج عن نطاقها وتستقطب اهتمام المجموعة الدولية فتتالت التنديدات بما يحدث ابتداء من تصريحات فرنسا وصولا إلى تصريحات ممثلة السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (Siegel, 2012, pp 71-73).

سقطت مسؤولية الحماية من النظام الليبي بعد أن تحول إلى مصدر تهديد للشعب، فانتقلت إلى المجتمع الدولي في ظرف وجيز لم يكن مجلس الأمن قد أصدر قبله إلا أربع قرارات تشير إلى مسؤولية الحماية، اثنان منها يشيران إلى حماية المدنيين واثنان يتعلقان بالأزمة في كل من جمهورية الكونغو ودارفور، لكن بعد التطورات السريعة في ليبيا تقرر تفعيل مبدأ مسؤولية الحماية التي يفترض أن تطبق على ثلاث مراحل كالتالي:

1ـ مسؤولية المنع:

أصدر مجلس الأمن القرار 1970 الذي جاء فيه إدانة للأحداث، ومطالبة بوقف فوري للعنف وتلبية المطالب المشروعة للسكان، إلى جانب تفويض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها النظام ضد المدنيين الليبيين، وفرض عقوبات عليه وتدابير للحد من التجاوزات التي يقوم بها (مجلس الأمن، 2011) وكان يفترض بهذا القرار أن يمثل مسؤولية المنع كخطوة أولى لتطبيق مسؤولية الحماية في ليبيا بحيث يتأكد المجتمع الدولي من خلاله أنه استنزف كل الطرق السلمية لتسوية الوضع قبل أن يلجأ إلى التدخل كحل أخير إلا أنه ترك المجال لبعض الثغرات، فقرار حظر الأسلحة مثلا ساري المفعول على الأطراف التابعة للنظام فقط، وبذلك فهو لا يمنع تسليح أو تدريب المعارضة، وهو الأمر الذي استفادت منه بعض الدول التي مولت ودربت المعارضة بما يدل على تدخلها بشكل غير مباشر وانحيازها إلى طرف على حساب آخر، كما أن الفترة التي تفصل اتخاذ هذا القرار الذي صوتت عليه الدول بالإجماع والقرار الذي جاء بعده مقرا مسؤولية رد الفعل قصيرة ولا

تسمح بالتأكد أن التدخل هو الحل الأخير، إذ يفصل بين القرارين أقل من 20 يوم.

2/مسؤولية رد الفعل:

أشار القرار 1973إلى عدم امتثال السلطات الليبية لفحوى القرار 1970 كما أشار إلى تدهور الأوضاع وازدياد الخسائر في صفوف المدنيين، مدينا بذلك الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان واعتبر أن الحالة في ليبيا مازالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبذلك وجب التصرف بموجب الفصل السابع للأمم المتحدة من أجل حماية المدنيين، إذ يأذن المجلس لجميع الدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني، أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية، بما في ذلك استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية.

غير أن هذا القرار تميز بكونه متناقضا، أتاح التدخل لحماية المدنيين تطبيقا لمسؤولية رد الفعل، لكنه رفض تواجد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها على الأراضي الليبية، واستثنى الرحلات الجوية ذات الغرض الإنساني من حظر الطيران، كما أنه لم يكن واضحا في تحديده للمدنيين، وهل المعارضة المسلحة جزء منهم أم لا، ناهيك عن كونه جاء بناء على الأقوال العنيفة لمعمر القذافي، وهي لا ترقى إلى مستوى القمع الفعلي وغير الشرعي للمتظاهرين، وبذلك فهي ليست حجة كافية لإعلان أن الوضع يهدد الأمن والسلم الدوليين، فيما معناه أن مجلس الأمن والدول التي دفعت نحو التدخل هي التي حكمت على مدى شرعية النظام من عدمه .(https://bit.ly/3xm60qn).

جاءت أول العمليات العسكرية تنفيذا للقرار 1973 فرنسية، تلتها أمريكا ومن بعدها بريطانيا، مما فتح المجال أمام باقي الدول لتلتحق، وبعد فترة تم الاتفاق على إبقاء القيادة السياسية للتدخل في يد وزراء خارجية الدول المتدخلة بقيادة فرنسا، أمريكا وبريطانيا، فيما كلف حلف الناتو بتنظيم،

تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية (Delage, 2011, p 3-4). و في حين اعتبر القرار 1973 القذافي الممثل الشرعي للنظام في ليبيا وجعل من حظر الأسلحة والحظر الجوي آليات لحماية المدنيين، اعتبر حلف الناتو والقوى التي تقود التحالف السياسي "المجلس الوطني الانتقالي الليبي" الممثل الشرعي الوحيد لليبيا ، كما فسروا فحوى القرار بفصل حظر الأسلحة، الحظر الجوي، وعملية حماية المدنيين لتصبح ثلاث عمليات منفصلة.

تحولت العمليات العسكرية إلى القصف الجوي، فتوصل المراقبون إلى نتيجة مفادها أن هذا القصف الذي ازداد عنفا وعشوائية بمرور الوقت قد تسبب في خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، مما أوضح نوايا التحالف السياسي الساعية للتخلص من معمر القذافي خصوصا وأنه طالب لأكثر من مرة بوقف إطلاق النار، والقيام بانتخابات حرة إذا ما اتضح عدم فوزه فيها ينسحب، وهو ما رفضته قوى الحلف الذي تحولت مهامه من حماية المدنيين إلى الانحياز لجانب المعارضة ممثلا سلاحها الجوي (Vira& Cordesman, 2011, p 07).

3ـ مسؤولية إعادة البناء

في يوم الخميس 20 أكتوبر 2011، أعلنت إذاعة "سوا" التي تبث من الولايات المتحدة الأمريكية خبرا مفاده أن طائرتين إحداهما أمريكية والأخرى فرنسية تابعة لحلف الناتو قصفت موكب القذافي المتكون من 135 سيارة مدرعة، فيما أكد قائد الحلف إصابة القذافي وابنه بجروح بليغة كما تم القبض عليه من قبل المعارضين اللذين تم إعلامهم بمكانه من قبل القوات القطرية، ليقتل على أيديهم بعد إصابته بجروح جراء القصف(Overhan, 2011, p 02) ، فمثل سقوط النظام نهاية عمليات التدخل المسماة بعملية "الحامي الموحد" يوم 31 أكتوبر 2011 (https://bit.ly/3rUlQaX)

حينها كان لابد أن تكون الخطوة التالية هي المساعدة على إعادة البناء خاصة أن الرهان في الحالة الليبية يعتبر مزدوجا، فالتدخل فيها أطاح بنظام دام 42 سنة، ما يجعل نجاح أي عملية انتقالية فيها مرهونا بالدعم الدولي لعملية

البناء التي يجب أن تقودها القوى الداخلية الليبية وذلك لسببين أولهما أن على الليبيين أن يكونوا أول حكم لأقدارهم، وثانيهما لأن الدول التي شاركت في التدخل ليست مهتمة بإعادة بناء الدولة الليبية(Vira& Cordesman, p 61) لكن قوى الحلف انسحبت من ليبيا مباشرة بعد الإعلان الرسمي لسقوط النظام مع نهاية مرحلة مسؤولية رد الفعل وقبل بداية مرحلة إعادة البناء تاركة القوى الداخلية الليبية تقود المرحلة الانتقالية لوحدها.

وإذا ما أخضعنا تطبيق المجتمع الدولي لمبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا إلى ضوابط ممارسة هذا المبدأ، والتي يقصد بها مجموعة العناصر المادية والقانونية الواجب التأكد منها قبل وبعد اتخاذ قرار التدخل، حيث يجب توفر ما يلي:

1/- يجب أن يكون تفعيل مسؤولية الحماية تنفيذا لالتزامات دولية: بمعنى أن يركز التدخل على قواعد القانون الدولي وخصوصا التي لها علاقة مباشرة بحماية حقوق الإنسان

2/- أن يتم ترتيب المسؤولية الدولية تبعا لقواعد القانون الدولي

3/- تحري الحياد والموضوعية : إذ لابد ان يكون الدافع الأساس وراء تحرك المسؤولية الدولية من بدايتها إلى نهايتها هو حماية حقوق الإنسان الأساسية .

4/- استنفاذ كل الطرق السلمية : لابد أن يأتي اللجوء إلى التدخل تطبيقا لمسؤولية الحماية بعد أن تستنفذ جميع الطرق السلمية التي يمكن أن تحمي حقوق الإنسان.

5/- تحديد قيمة الانتهاك الحاصل بدقة

6/- تحري مبدأ التناسبية بين الأهداف المتوخاة والأضرار الجانبية :فالتدخل الذي يكون الهدف منه إنساني لا يمكن أن يتسبب في أضرار أكبر من التي يسعى إلى منع حدوثها(روشو، 2019 ص 556)

إن أغلب الشروط والالتزامات المشار إليها أعلاه لا تنطبق على التدخل في ليبيا كونه لم يتم تحديد قيمة الانتهاك الحاصل بدقة من طرف النظام الليبي خاصة وأن الخطاب العنيف للقذافي لا يكفي لإعلان أن الوضع يهدد الأمن والسلم الدوليين، كما أن المجتمع الدولي لم يجرب كل الطرق السلمية قبل

اللجوء إلى التدخل وبعد التدخل لم يتحر حلف الناتو والتحالف السياسي الذي يوجهه الحياد والموضوعية وإنما انحاز إلى المعارضة فساهم في تدريبها وتسليحها ومساعدتها في القضاء على الرئيس الليبي السابق كما عرقل عمل مجلس الأمن برفض إعمال أي مراقبة من المجلس على سير العمليات العسكرية ورفض الالتفات إلى طلب وقف إطلاق النار بعد بدء العمليات، إضافة إلى ذلك تسبب القصف العشوائي لقوى حلف الناتو في خسائر مادية وبشرية تفوق تلك التي نسبت إلى النظام الليبي والتي على أساسها تم تفعيل مبدأ مسؤولية الحماية حيث أشار المجلس الانتقال الليبي في أكتوبر 2011 إلى ثلاثين ألف قتيل على الأقل (https://www.shorouknews.com) بما يعني غياب التناسبية بين الأهداف المتوخاة والأضرار الجانبية بما يثبت أن التدخل في ليبيا لم يكن تطبيقا فعليا لمبدأ مسؤولية الحماية وإنما ذرائعيا خدمة لمصالح بعض الدول التي تمثلت دوافعها فيما يلي:

1/- الدوافع الاقتصادية:

– السيطرة على النفط الليبي الذي يعتبر دو نوعية جيدة، كما أن معظم حقول النفط تتواجد على شواطئ إقليم برقة مما يجعلها قريبة من أوروبا ما يسهل عملية نقلها بأقل تكلفة ممكنة

– التخلص من نظام يسعى لتحقيق استقلالية القارة الإفريقية عن الغرب من منطلق فكرة أن إفريقيا للإفريقيين، وذلك لضمان استمرار تبعية القارة اقتصاديا للشركات المتعددة الجنسية الأمريكية والفرنسية، بما يسمح لها بالسيطرة على ثروات القارة(الزين، 2013، ص 230).

2/- الدوافع الأمنية: تتمثل أساسا في التخلص من نظام لطالما تم اعتباره ممثلا للإرهاب الذي أصبح عدو الغرب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001(منصوري، 2012، ص 20).

3/- الدوافع السياسية:

وهنا نركز على دوافع صانع القرار الفرنسي آنذاك، الرئيس "نيكولا ساركوزي" على اعتبار أن السياسة الخارجية الفرنسية في عهدته أكثر تعبيرا عن توجهاته، حيث تجلت أهم هذه الأسباب في:

- تبرير سياسة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي التي حضت بالعديد من الخيبات خاصة فيما يخص مشروع الحوار من أجل المتوسط.
- تصفية حسابات قديمة مع نظام القذافي لاسيما فيما يخص الحرب على تشاد.
- محاولة الرئيس الفرنسي تغطية حقيقة تمويل النظام الليبي لحملته الانتخابية سنة 2011 (http://www.mediapart.frr/node/200888)

ثالثا/ أزمة إعادة البناء في ليبيا

مباشرة بعد سقوط النظام، أفصح "المجلس الانتقالي" في الإعلان الدستوري الصادر يوم 03 أوت2011، عن مرحلة انتقالية مدتها ثمانية عشرة شهرا تنتهي بحلول شهر ماي2013. بحيث شملت المرحلة الأولى منها تعيين حكومة مؤقتة، إصدار قانون انتخابي وإنشاء المفوضية الوطنية العليا لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، على أن يحل المجلس الوطني الانتقالي في الاجتماع الأول لهذه الجمعية وتعين الهيئة المنتخبة آنذاك حكومة جديدة ولجنة لصياغة دستور جديد يعرض على الشعب من أجل الموافقة عليه مما يفتح الباب أمام حالة جديدة من الانتخابات ونظام سياسي جديد في ماي2013 (سالم وكادليك 2013، ص 115) ، حينها جاءت نتائج التصويت لتكوين المؤتمر الوطني لصالح التيار الليبرالي بقيادة "محمود جبريل" أول رئيس حكومة بعد الإطاحة بالنظام بواقع، في حين لم تحصد الجبهة الوطنية للإنقاذ بزعامة "محمد المقريف" الكثير من المقاعد، لكنها نجحت في الحصول على رئاسة المؤتمر الوطني العام ورئاسة الحكومة بعد تحالفها مع حزب العدالة والبناء، فيما تقاسمت الأحزاب الإسلامية ومن بينها الإخوان المسلمون باقي المقاعد(الشبخ، 2015، ص 124)، لكن بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012

نجح التحالف الإسلامي في تقليص المساحة السياسية التي حازها تحالف القوى الليبرالية لتتضارب الإيديولوجيات وتختلف الرؤى حول صيغة الدولة المراد بناءها ومن يشارك فيها من عدمه، وفي سنة 2014 تم إلغاء "مجلس النواب" الذي أفرزت عنه إنتخابات25 جوان، بسبب مخالفات دستورية متعلقة بانعقاده خارج المقر المنصوص عليه دستوريا، ما انجر عنه مطالبة "فجر ليبيا" مكونة من تحالف التيارات الإسلامية بعودة المؤتمر الوطني العام السابق بطرابلس لحين تصحيح الوضع، في المقابل كان مجلس النواب بطبرق قد واقف على تشكيلة وزارة اقترحها "عبد الله الثني" لتبدأ مهامها (bit.ly/3ls65GL)

من هنا صارت ليبيا بحكومتين وبرلمانين ،الأول في طرابلس والثاني في طبرق فضلا عن وجود قوة عسكرية هنا وأخرى هناك يسميها كل فريق بالجيش(المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014، ص1) فيما انقسمت باقي مكونات المجتمع الليبي بين من يؤيد "حكومة طبرق" ومن ينحاز إلى "حكومة طرابلس" وبين من التزم الحياد أو التحق بالمنظمات الإرهابية، ومع اعتبار القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع الليبي، وعاملا مهما في أركان النظام السابق الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية، (فرحاتي وأوشريف، 2016، ص95) رأت بعض القبائل التي عانت التهميش في سقوط النظام فرصة تاريخية للحصول على حقوقها، غير أن إعلان الدستور الجديد جعلها تدرك بأنها لن تحصل على مرادها من خلاله (كلاع، 2014، ص81) فانتفضت ضده ومع انتشار السلاح بكميات هائلة أصبح هذا العامل يمثل خطرا كبيرا على ليبيا، خصوصا في ظل عدم رضا الكثير من الأقليات على غرار الأقلية الأمازيغية عن الإدارة السياسية للمرحلة الانتقالية.

في خضم كل ذلك تشكلت "عملية الكرامة" التي أعلنها اللواء "خليفة حفتر" وتبنتها "حكومة طبرق" ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في بنغازي، مما أحدث تحولا مؤثرا في مجريات الصراع الليبي، لاسيما أنها اجتذبت تأييد بعض القبائل والقوات العسكرية في الشرق والغرب (علي، 2014، ص121)،

مما جعل معالم التشرذم الأمني في ليبيا تتضح لتحدد أهم القوى المتصارعة على السلطة كما يلي:

- حركة اللواء حفتر وحلفائه.
- المؤتمر الوطني العام.
- القوى الجهادية.
- أطراف على الحياد (زواشي، 2015، ص94).

وقد ساعدت البيئة غير المستقرة التي خلفها التدخل الخارجي من خلال بقاء أسلحة الجيش متاحة للجميع على زيادة عدد المليشيات المسلحة بشكل كبير ومع عدم وجود سلطة سياسية موحدة تقود ليبيا، تسيطر على إقليمها وتحتكر وسائل الإكراه تحول الوضع من مرحلة انتقالية إلى فشل ثم انهيار للدولة يتطلب إعادة البناء.

رابعا/ دور التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة الليبية

إن الحديث عن أي دور للتدخل الخارجي في عملية إعادة بناء ليبيا التي تتمثل في إصلاح القطاع الأمني، مكافحة التطرف العنيف، وإصلاح الإدارة العامة لا يكون إلا من خلال التركيز على النقاط التالية:

1/- مدى التزام القوة الخارجية المتدخلة سنة 2011 بتنفيذ مسؤولية إعادة البناء كثالث ركيزة في مسؤولية الحماية: وقد أشرنا سابقا لكون القوة التي قامت بالتدخل تنفيذا لقرار مجلس الأمن انسحبت فور سقوط النظام دون المشاركة في التعمير والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتحويل سلطة إعادة البناء للسلطات المحلية تفاديا لوقوع صراعات وحالات إنسانية أو زيادة حدتها واستمرارها وهو ما حدث فعلا في ليبيا بعد 2011 (صالحي، 2019، ص33).

2/- مبادرات الحل الخارجية للأزمة المندلعة في مرحلة إعادة البناء

أسفر المشهد الأمني الليبي عن أزمة جديدة، تتواجه فيها مختلف الميليشيات من أجل السيطرة وإقصاء الآخر، ومع تغلغل الجماعات الإرهابية كتنظيمي "القاعدة "و "داعش"، تعرقلت عملية إعادة البناء و زاد القلق على الأمن داخليا وعلى تداعياته الإقليمية خارجيا، خاصة وأن الاهتمام الدولي بالأزمة الحالية لم يأت فوريا كما حدث سنة 2011، هذا ما جعل مبادرات الحل تأتي من دول الجوار فبرزت المقاربة الجزائرية لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا والتي ترتكز على ثلاثة محاور أساسية هي(https://bit.ly/2VsfseH)، تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين، تثبيت معادلة الحوار السياسي، والعمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد لاقت استحسان دول الجوار وإجماع كل الأطراف الليبية، بما سمح بتأسيس مجموعة الحوار الليبي سنة2014 (https://bit.ly/37jbRC).

مهدت هذه الآلية أرضية مناسبة لهيئة الأمم المتحدة من أجل اقتراح حل سياسي للأزمة الليبية، حيث تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تختص في إجراء حوار سياسي يضم الجميع، فأكدت على ضرورة حوار وطني يساهم في تحديد الأولويات الوطنية يشارك فيه جميع الأطراف، وقامت بتوجيه الدعوة لكل الفاعلين السياسيين بغض النظر عن تقييم البعثة لموقفهم السياسي أو دورهم داخل مؤسسات الدولة في مبادرة أطلقتها الأمم المتحدة في13 جويلية2014.

انتكس الحوار الوطني الذي نادت إليه الأمم المتحدة بعد اعترافها بشرعية حكومة "طبرق" مما يدل على أن اهتمام الدول الغربية يصب في نقطتين أساسيتين، الأولى هي الوقاية من التهديدات الأمنية، عبر التركيز على تفعيل السياسات الأمنية كي تكون لها القدرة على تأمين الحدود الليبية وبالتالي التحكم في تدفقات المهاجرين إلى أوروبا، إلى جانب منع العناصر الإرهابية من الوصول إليها وتنفيذ عمليات إرهابية على أراضيها، والثانية تفتح المجال أمام

تدخل غربي محتمل في إطار مكافحة الإرهاب في حالة عجز الحكومة الليبية التي تم الاعتراف بها دوليا عن مجابهته لوحدها(https://bit.ly/3fuFIwj).

استمرت محاولات الأمم المتحدة، ومرت مبادرتها بعدة مراحل كان أهمها "اتفاق الصخيرات" حيث وقع وفد من مجلس النواب الليبي في طبرق، ووفد من المقاطعين ووفد من المستقلين وممثلين من بلديات مصراتة وطرابلس، بالإضافة إلى الممثل الأممي الخاص بليبيا "مارتن كوبلر" على المسودة النهائية التي اقترحتها الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية في مدينة الصخيرات بالمغرب يوم 17ديسمبر2015 فيما بدأ العمل به من قبل معظم القوى الموافقة عليه في 6أفريل2016 (https://bit.ly/3itbnjH).

شمل هذا الاتفاق الذي عرف بالاتفاق السياسي الليبي 3 نقاط أساسية هي:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية تمثل السلطة التنفيذية.
- اعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية.
- تأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس للدفاع والأمن.

لكن الاتفاق انهار لتدخل ليبيا مرحلة صراع جديدة اشتدت بإعلان الجيش الليبي نيته في تحرير طرابلس من الجماعات الإرهابية سنة 2016(https://bit.ly/3itbnjH). مما أتاح فرصة التدخل الخارجي في ليبيا من جديد عبر ما يمكن وصفه بحرب الوكالة تدعم فيها كل قوة من القوى الخارجية التي لها مصلحة في ليبيا جماعة من الجماعات المؤثرة في المشهد الليبي داخليا.

3/- الأطراف الخارجية الفاعلة في الساحة الليبية بعد2011

كان يفترض بالتنسيق بين الفاعلين المحليين والدوليين أن يلعب دورا أساسيا في إنجاح عملية إعادة بناء ليبيا، لكنه صار عكس ذلك تماما خاصة منذ 2014، حيث تجمعت الميليشيات والجماعات المتنافسة على السلطة في ليبيا تحت معسكرين متحاربين تمثلهما سلطتان متنافستان هما: حكومة

الوفاق المعترف بها دوليا والمدعومة من قبل ميليشيات إسلامية في طرابلس وجماعة الإخوان المسلمين فضلا عن بعض القبائل الجنوبية، مقابل سلطة الجنرال "خليفة حفتر" وقواته التي تطلق على نفسها اسم الجيش الوطني الليبي التي تسيطر على المناطق الشرقية وتحظى بدعم برلمان طبرق، هذا ما أدى إلى تشكل محوران أساسيان(https://talabanews.net/)، وبدلا من جهد دولي لبناء الدولة من خلال محاولة إصلاح القطاع الأمني وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين بما يخدم مصلحة ليبيا ككل، ساهمت بعض القوى الخارجية في زعزعة الاستقرار من خلال دعم فصيل عسكري على حساب آخر ، فما إن بدأ الليبيون في القتال ضد بعضهم البعض سنة 2014 حتى التزمت بعض القوى الدولية الصمت، بينما سعت قوى أخرى لتحقيق مصالحها الضيقة سواء بدعوة من أطراف داخلية ليبية أو من دونها، حيث دعمت كل من السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وروسيا الجنرال" خليفة حفتر" بينما وقفت تركيا، قطر والأمم المتحدة ضده إلى جانب حكومة الوفاق،

نتج عن هذا التدخل في الشؤون الليبية ما يلي:

1/- انتشار أكبر للأسلحة نظرا لقيام القوى الدولية التي تدعم طرفا على حساب آخر بتسليح وتدريب وتمويل الميليشيات التابعة له بينما تتطلب أي عملية لإعادة البناء نزع السلاح والحد من انتشار المليشيات التي صارت تملك نفوذا أكبر من نفوذ الدولة.

2/- التحيز ضد أو مع الجهات الأجنبية المختلفة جعل من الصعوبة تشكيل موقف حيادي تجاه ليبيا

3/- تراجعت احتمالات الوحدة بين الجماعات المسلحة التي صارت تتهم بعضها البعض بخدمة مصالح القوى الخارجية التي تدعمها على اختلافها مما ساهم في عرقلة عملية إعادة البناء بشكل أكبر(أرسلان، ص 54)

خاتمة

مما سبق نستنتج أن التدخل الدولي في ليبيا سنة 2011 لم يكن تطبيقا فعليا لمسؤولية الحماية وذلك لما شهده تطبيق قرار مجلس الأمن من تجاوزات أولها توقفه عند مسؤولية رد الفعل الذي لم يلتزم الحياد فيها فشارك في إسقاط النظام الليبي واصطف إلى جانب الثوار، كما أنه جاء في فترة قصيرة لم تسمح باتخاذ كل التدابير اللازمة للمنع، وبعد أن ساهم في إسقاط النظام السابق مباشرة لم يشارك في عملية إعادة البناء. مما شكل تجاوزا لمسؤولية إعادة البناء التي تعتبر خطوة نهائية في مسؤولية الحماية، كما أن كل مبادرات الحل التي جاءت لاحقا لم تكن من القوى التي شاركت في التدخل تطبيقا لمبدأ مسؤولية الحماية وإنما من دول كانت ترفض التدخل أصلا ممثلة في دول الجوار الليبي وفي طليعتها الجزائر التي عرفت بموقفها الرافض للتدخل في الأزمة الليبية منذ بدايتها سنة 2011، قبل أن تتولى الأمم المتحدة مهمة إيجاد حل سياسي للأزمة، مما يقدم دليلا قاطعا على أن الدافع من وراء التدخل في ليبيا لم يكن إنسانيا. وهو الأمر الذي أدى إلى اقتراح مبادرة المسؤولية أثناء الحماية التي شددت على الدور الرقابي لمجلس الأمن لاسيما عندما يتعلق الأمر بالتدابير القسرية التي يتخذها وعدم الاكتفاء بإصدار القرارات فحسب، كما ساهمت القوى الخارجية بعد سقوط النظام الليبي السابق في عرقلة مسار إعادة البناء عبر تحويل الداخل الليبي إلى ساحة حرب بالوكالة ، تسعى فيها الأطراف الخارجية من خلال دعمها أحد أطراف النزاع داخليا إلى خدمة مصالحها السياسية، الأمنية والاقتصادية الضيقة دون الالتفات إلى مصلحة ليبيا.

□

الهوامش والمراجع:

أولا–الكتب

أوشريف , م., & فرحاتي , ي. (2016). *تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر*. الجزائر : الدار الجزائرية للنشر والتوزيع .

حرب, ع. (2012). *ثورات القوة الناعمة في العالم العربي :من المنظومة إلى الشبكية* ، لبنان: الدار العربية. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

خولي , م. ف. (2011). *الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني*. القاهرة : العربي للنشر والتوزيع.

سالم , ب. (2013). تحديات العملية الانتقالية في ليبيا ، في: الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد. دار شرق الكتاب.

عودة , ج. (2013). *الثورات العربية و اثرها على طبيعة التغير الدولي*. القاهرة : د.د.ن.

غمازي, ط. (2018). *ما بعد الثورات العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي العربي*. الجزائر : دار الكوكب للنشر والتوزيع .

ولد أباه, ا. (2011). الثورات العربية المسار والمصير. لبنان: جداول للنشر والتوزيع .

الدوريات والملتقيات

بومييه , ب. (2011). استخدام القوة لحماية المدنيين و العمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها. *مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر* , 93(884), 01- 21.

حساني , خ. أ. ا. (2014). بعض الإشكالات النظرية لمفهوم التدخل الدولي الإنساني. *المستقبل العربي* , 37(425), 41- 63.

حنفي , ع. خ. (2014). مستقبل الجماعات الجهادية في ليبيا. *مجلة آفاق أفريقية* , 11(41), 01- 10.

روشو, خ. (2019). السيادة الوطنية في ظل مقاربة مسؤولية الحماية. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*, (01), 548- 561.

زواشي , ص. (2015). ليبيا والانزلاق الأمني واقع وسيناريوهات. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية*, 03(05), 81- 104.

الشيخ , م. ع. ا. (2015). ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة . *المستقبل العربي*, 01- 14.

صالحي , ع. (2019). مسؤولية الحماية الدولية وازدواجية المعايير. ليبيا أنموذجا. *دراسات في حقوق الانسان*, 03(02), 27- 39.

عبيد , م. ح. (2012). عبيد ، منى حسين .(2012). أبعاد التغيير في النظام السياسي في ليبيا. دراسات الدولية , (51), 31- 52.

عقل , ز. (2011). عقل، زياد.(2011). عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية. *مجلة آفاق إفريقيا*, (184), 70- 73.

علوان , م. (2016). مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني. *سياسات عربية*, (23), 20- 38.

كلاع , ش. (2014). التهميش الطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: دراسة حالة ليبيا. *مجلة الدراسات والبحوث والاجتماعية*, 02(02), 73- 85.

لبوخ, م. (2013). عملية بناء الدولة: دراسة في المفهوم، الغايات، والمرتكزات. *مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية*, (02), 104- 119.

مسينغهايم , إ. (2009). التدخل الإنساني لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟ . *المجلة الدولية للصليب الأحمر* , 91(76), 157- 186.

ويسمان , ف. (2010). منظمة أطباء بلا حدود ومسؤولية تقديم الحماية. *مجلة أخلاقيات العدالة الجنائية*, 01- 13.

المواقع الالكترونية

رمضان, ح. (2020, أبريل 27). بعد إسقاطه. ما هو اتفاق الصخيرات. استرجع في 24 أغسطس، 2021, من https://bit.ly/3itbnjH

محيي , م. (2013, يناير 14). تقرير إسرائيلي يحذر من أثر التحولات في مصر ودول الربيع العربي على أمن إسرائيل. استرجع في 15 أغسطس، 2021, من https://bit.ly/3fuB4Oy

بن العربي , م. (2013, مايو 2). التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية. استرجع في 18 أكتوبر، 2021, من https://bit.ly/3Aa2AJf

الحرماوي, م. (2013, أغسطس 28). مسؤولية الحماية :تقييم منظمة حلف الناتو العسكري في ليبيا. استرجع في 8 أبريل، 2021, من https://bit.ly/3rUlQaX

خيري , ع. (2014, أكتوبر 1). دور الامم المتحدة في ليبيا تداخل السياسة والقانون والإرهاب". استرجع في 28 أبريل، 2021, من https://bit.ly/3fuFIwj

شبكة نبض أونلاين , /. (2015, يناير 5). خلافات في الجامعة العربية بعد مناهضة الجزائر لمشروع حول الشرعية والإرهاب في ليبيا. استرجع في 4 أغسطس، 2021, من https://bit.ly/37jbRCl

العمور , ث. (2015, يونيو 11). الدور الجزائري في الازمة الليبية: دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية. استرجع في 4 أغسطس، 2021, من https://bit.ly/2VsfseH

مراجع اللغات الأجنبية

Anthony, H., & Cordesman, V. V. (2011 ,20 يونيو). The Libyan Uprising: an Uncertain Trajectory . استرجع في 8 أبريل، 2021, من https://bit.ly/3o6Azhk

CHARVIN, R. (2012 ,18 يناير). Vérifiez ici si vous ne devez pas vous ré-inscrire. L'intervention en Libye et la violation de la légalité internationale : un retour à la pseudo « morale internationale » du 19ème siècle. استرجع في 8 أبريل، 2021, من https://bit.ly/3xm60qn

Siegel, H. A. (2012 ,18 أبريل). Les Ambitions de Sarkozy et Le Leadership Francais dans L'Intervention en Libye de 20118 . استرجع في أبريل، 2021, من https://bit.ly/3mY81an

Overhaus, M. (2011). Nato's Operation in Libya, German Institute for International and Security Affairs .(04-01 ص ;36 عدد) .Berlin : SWP Comment.